

الساناتوريا: فشل يدفع ثمنه المهاجرون

مما لا شك فيه أن الساناتوريا التي تم تنفيذها الصيف الماضي كانت فشلاً ذريعاً. منذ حوالي السنة، أعلنت وزيرة الزراعة (بيلانوف) بلهجة يملؤها الانتصار، أنه سيتمكن مئات الآلاف من المهاجرين من أن يتخلصوا من وضع غياب الأوراق القانونية. بعد مرور أكثر من ٦ أشهر من موعد اغلاق استقبال الطلبات، تخبر الإحصاءات الواردة عن وزارة الداخلية بواقع مختلف تماماً. مثلاً تم استقبال عدد متواضع جداً من الطلبات في قطاع الزراعة، أو ما يوازي ١٥ ٪ من مجمل الطلبات. هذا الأمر ليس مفاجئاً البتة. ففي قطاع الزراعة، يعتبر العمل بالاقتصاد الأسود، القاعدة وليس الاستثناء. حيث يستفيد أرباب العمل، والوسطاء، من ابتزاز المهاجرين واستغلالهم لارتباط تصريح المكوث بتنفيذ العمل وذلك وفقاً لقانون "بوسي-فيني" للهجرة (Bossi-Fini). من المهم الإشارة إلى أغلب إجراءات الساناتوريا يتم التحكم فيها من قبل أرباب العمل. هذا الأمر أدى إلى قيام الكثير من المهاجرين من دفع مئات اليوروهات لأرباب العمل من أجل تقديم الطلبات لصالح المهاجرين. غالبية المهاجرين يرفضون هذه الشروط، وخاصة أن يدفعوا من أموالهم، أو أن يصبحوا مدينين لأرباب العمل مقابل فترة قصيرة سرعان ما تنقضي ليعود المهاجرون لوضعهم السابق. أكثر من ٨٥ ٪ من الطلبات تم تقديمه لصالح العمل المنزلي، الأمر الذي يدل على الدور الأساسي للمهاجرات في العمل المنزلي، كعاملات منازل وحاضنات مثلاً.

فشل الساناتوريا ليس مفاجئاً. أولاً، من الناحية الإدارية، لم تكن طريقة تنفيذ الساناتوريا فعالة. تم قبول حوالي ٦٨ ٪ من الطلبات التي تم تقديمها من المهاجرين أنفسهم، ولكن بالنظر إلى عدد هذه الطلبات، نجد أنه قليل جداً (حوالي ثمانية آلاف طلب فقط). أحد الأسباب وراء ذلك يرجع إلى أن المهاجرون يعملون عادة في قطاعات جرت العادة أن تكون ضمن الاقتصاد الأسود. من بين أكثر من ٢٠٠ ألف طلب قدمها أرباب العمل، تم تسليم حوالي ألف تصريح حتى الآن. حتى فبراير من هذا العام، لم تقم العديد من السلطات (بريفيتورا) ببدء العمل على إصدار هذه الوثائق. تم تقديم حوالي ٤٢٠٧ طلبات في بولونيا وتم استكمال حوالي ٣٠٠ منهم في فبراير. وفي ميلانو، تم تقديم حوالي ٢٦٠٠٠ طلب ولكن تم اصدار الوثائق فقط لبعض مئات فقط حتى فبراير الحالي فيما وصلت العشرات اخطارات الرفض الأمر الذي أدى إلى عدم تسوية وضعهم القانوني. على هذا المنوال سيستغرق الأمر سنوات لإكمال جميع الإجراءات لكافة الطلبات. بالنسبة لأولئك الذين طلبوا ترك العمل بالاقتصاد الأسود، استجابت السلطات (بريفيتورا) بنفس المعاملة العنصرية التي لا طالما تعاملت بها مع المهاجرين الآخرين. يؤكد هذا الفشل الإداري كيف أن الساناتوريا في الواقع تنفع فقط أرباب العمل، الأمر الذي يعني اجبار المهاجرين على دفع مبالغ مالية دون أي مقابل. في الوقت الذي يوفر طلب الساناتوريا الحالة القانونية لرب العمل من ناحية التشغيل القانوني، يترتب على ذلك أن يصبح المهاجرين والمهاجرات في نفس وضع أولئك ينتظرون لسنوات نتيجة طلبات اللجوء أو تجديد تصريح الإقامة، الأمر الذي يعني فترات انتظار طويلة. من الجدير ذكره، أن طلبات الساناتوريا تضاف إلى كوم من طلبات الإقامة العالقة نتيجة جائحة كوفيد-١٩ بدون اخطار للمعنيين حول الوقت المتوقع لدراسة والرد على هذه الطلبات. مع الوعود الكاذبة بتسوية أوضاع أولئك الذين يعملون باقتصاد السوق السوداء، أدت الساناتوريا إلى تأكيد العنف الذي جرى تطبيعته، من خلال قانون "بوسي-فيني" للهجرة. على صعيد القطاع الزراعي، يعني ذلك زيادة أوقات العمل، وظروف عمل قاسية. أما بالنسبة للنساء المهاجرات العاملات في البيوت، يعني ذلك توفرهن بشكل كامل للعمل لصالح العائلات وتعرضهن للإساءة والاستغلال.

على الرغم من الفشل المتوقع للساناتوريا، يوحد المهاجرين والمهاجرات في مختلف المدن الصفوف للمطالبة أن يتم معالجة الطلبات التي لم تستكمل بعد عبر إعطاء الجميع الوثائق التي تمكنهم من الإقامة بشكل قانوني في البلد.

تدعم تنسيقية المهاجرين (Coordinamento Migranti) هذا النضال والذي يمثل جزءاً أساسياً في رحلة الاحتفال بالفتح من مايو كيوم للمهاجرين، والذي سيكون مناسبة في إيطاليا وأوروبا للمطالبة بالحرية ضد العنصرية، الاستغلال، والتمييز على أساس الجنس.